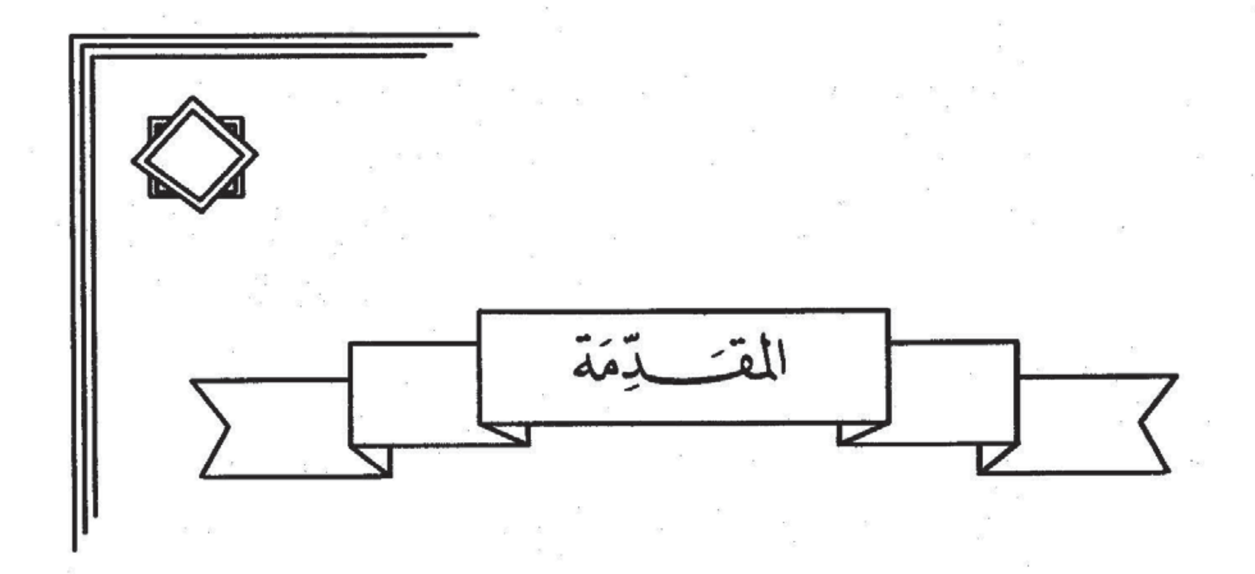


المقدمة

إنّ الحمد لله نحمَدُه ونَستعينه ونَسْتغفره، ونَعوذ بالله من شُرور أَنفُسِنا ومن سيِّئات أعمالِنا، من يَهده الله، فلا مُضِلَّ له، ومُن يُضلِلْ فلا هاديَ له، وأشهد أنْ لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنّ محمّداً عبدُه ورسولُه.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ١٠٢﴾[1].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ١﴾[2].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ٧١﴾[3].

أمّا بَعْدُ؛ فإنَّ مِن أعظم نِعَم الله على الإنسان ـ بَعْدَ نِعمة الإسلام والإيمانِ ـ نِعْمَةَ طَلَبِ العلم الشّرعيِّ الّذي به قِوامُ دِينِه ودُنياه، وصلاحُ قَلْبِه وبَدَنِه، وإذا كان شرَفُ العلَمِ بشرفِ مُتعَلَّقِه فلا شكَّ أنَّ العلمَ الّذي يَبْحثُ

(١) آل عمران: ١٠٢.

(٢) النساء: ١.

(٣) الأحزاب: ٧٠-٧١.

في مَعرفةِ صَحِيح حَديث رَسُول الله ﷺ، وَمَا لاَ تَصِحُ نِسْبَتُه إِلَيه لَمِن أشْرفِ العُلوم، وَأجلُها قَدَراً، وَأَعْظَمِهَا نَفعاً، وَلاَ سَبِيلَ إِلَى مَعرفةِ صِحَّةِ الأَخْبَارِ أَوْ سُقْمِهَا، وكَشْفِ صَوَابِهَا أَوْ خَطَئِهَا إلاّ بمعرفةِ أحوالِ رِجالِهَا، والعِلْم بِعَدَالةِ نَقَلَتِهَا وَضبطِ رُوَاتِها.

وقد هيَّأ الله لهذه السُّنَةِ مَن قام بِحِفظِهَا، والذَّوْدِ عَن ذِمَارِهَا، وذلِك باستِظْهَارِهَا في الصُّدورِ، وتدْوينِها في السُّطور، وَتصنِيفِها على المسانيد والأبوابِ، وإفرادِ ما هو صحيحٌ وصوابٌ، والرّحْلةِ في طَلَبِها، وَلِقاءِ حَمَلَتِهَا وَرُوَّادِها، وَالوقُوفِ على حالِ أصحابِها، نصيحةً للأُمَّة، وإحقاقاً للحقِّ، وإبطالاً لِلباطلِ، فَكَانَ «فيهم أئِمَّةٌ نُقَّادٌ، يُدَقِّقُون في النَّقِيرِ وَالقِطْمِير، وَيَتَبَصَّرون في ضَبط آثار نبيِّهم أَتَمَّ تَبْصِير، وَيَتَعَوَّذُونَ بالله مِن الهوَى والتَّقْصِير، وَيَتَكَلَّمون في مَراتب الرِّجالِ وتقريرِ أَحْوَالِهم من الصِّدقِ والْكَذِبِ، والقوَّةِ والضَّعْف»[1].

وَممن أقامه الله تعالى لحفظِ الأَخْبارِ وَالآثَارِ، وَبَيَانِ غَثِّهَا وَسَمِينِهَا، وَتَحْرِيرِ تَرَاجُم رِجَالِهَا، وَتَبْيِينِ طَبَقَاتِ حَمَلَتِهَا الحافظُ أبو عبدالله شمسُ الدّين محمّدُ بْنُ أحمدَ بْنِ عُثْمَانَ الذَّهبيّ التركماني الأصل البارقي الدِّمشقي المتوفّى سنة٧٤٨هـ رحمه الله تعالى رحمةً واسعةً، فقد شَغَل حياتَه كلَّها في خدمة هذه السُّنَّة المشرَّفَة، ونَذَرَ نَفْسَه لِتحرير تَراجم رُوَاتِها بِتَواليفَ كَثِيرةٍ، وتصانيفَ جليلةٍ طَارتْ بها الرُّكْبانُ في عَصره وبعده، حتَّى صَارتْ لِمَن جَاء بعده مُعَوَّلاً، وَلِمَنْ سَلك هذا الدَّربَ مَوْرِداً وَمَنْهَلاً. ومن أجلِّ هذه الكُتُب في تحرير تراجم نَقَلَةِ الأخبار، وبيانِ أحْوَال رُوَاةِ الآثار، والإشادَةِ بمآثر أَعْلام الأمّة، كتابُه العظيم (سير أعلام النبلاء) الّذي وَضَعه خِصِّيصاً لِتراجم أعلامَ النّبلاء، وَحَظِي بِقِسط كَبِير مِن تراجم المحدِّثين، المتقدِّمين منهم والمتأخّرين، فَأَوْدَعه خُلاَصَة عِلمِه، وضَمَّنَه بَرَاعَتَه في هذه الصِّناعة، وَظَهر فيه شَخْصُه أَكْثَرَ مِن بَقِيَّة كُتُبِه، فَبَثَّ فيه غُرَرَ الْفوائِد، وحُلَلَ القَلائِدِ، في عِلم الجرح والتَّعديل، وَصَنَاعَةِ التَّصْحيح والتَّعليل.

---

(١) «مقدمة ميزان الاعتدال» (ص١).

سَبَبُ اختيارِ الموضوعِ وأهميَّتُه:

اخترتُ كتابَ (سير أعلام النبلاء) لِيكونَ مَوْضِعَ بَحثي، وَمَحَطَّ رَحْلِ رِسالتي المقدَّمَةِ لِنيْل درجة الماجستير في علوم الحديث لأسباب أُجْمِلُها فيما يَلِي:

١ ـ شُهرةُ الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ في فنّ التَّراجُم وتحريرِ أحوالِ الرُّواة، وبَراعتُه في هذه الصَّنَاعَة، وبُرُوزُه فيها، حتى شَهد له أعلامُ عصره بذلك، فهو كما وَصَفه تِلميذُه تاجُ الدِّين ابنُ السُّبكي بقوله: «شيخُ الجرحِ والتَّعديل، وَرَجُلُ الرِّجال في كلِّ سَبيل، كَأَنَّما جُمِعَتْ الأُمَّةُ في صعيدٍ واحدٍ فَنَظَرها ثمَّ أَخَذَ يُخْبر عَنْها إِخْبَارَ مَن حَضَرَهَا»[1].

مع ما تميَّز به عن كثيرٍ ممن كتبوا في التَّراجم مِن نَقْدٍ وَتمحيصٍ لِمَا يُورِدُه من الأخبار والمواقف، وقد عَبَّر عن هذه الخاصِّيَّةِ له تلميذُه صَلاحُ الدِّين الصَفَدِي حيث قال: «وأَعجبني مِنه مَا يُعانِيه في تَصانيفه من أنَّه لا يَتَعَدَّى حديثاً يُورِدُه حتّى يُبَيِّنَ مَا فيه من ضَعْفِ مَتْنٍ أَوْ ظَلامَ إسنادٍ أَوْ طَعْنٍ في رُوَاتِه، وَهذا لَمْ أَرَ غَيْرَه يُراعي هذه الفائدَةَ فِيما يُورِدُه»[2].

٢ ـ كونُه ـ رحمه الله ـ بثَّ في كتابه (سير أعلام النبلاء) كثيراً من ضَوابط الجرح والتّعديل، وقَواعِدِهِما، وسَارَ فيه على دَرْبٍ واحدٍ، وسَلك طريقاً لا تَتَبَدَّلُ كثيراً؛ لأنّه مِن أواخر ما أَلَّفه في فنِّ التَّراجم وتواريخ الرِّجال؛ فقد بدأ تأليفُه وَعُمره تِسعٌ وخمسون سنة، وانتهى منه وقد قَارَب ستًّا وستِّين من عمره[3]، بعدما نَضَجَ في هذا الشَّأن، وَقَوِيَ فِيه صُلْبُه، وتَحَرَّرتْ عنده مَسائلُه، وتجلَّت لَدَيْه دَقائقُه.

٣ ـ كونُ جمعِ مادَّةِ (ضوابط الجرح والتعديل) بِعَامَّة، وما عند الحافظ

---

(١) «طبقات الشافعية» (٩/ ١٠١).

(٢) «الوافي بالوفيات» (٢/ ١٦٣)، و«نكت الهميان» (ص٢٤٢)، وانظر في «الوافي بالوفيات» أيضا (٢/ ٦٦ وما بعدها).

(٣) انظر ما سيأتي من الرسالة (ص٧٦ فما بعدها).

الذَّهبيّ منها بخاصَّةٍ لَم يُفرَد - في حدود علمي - في رسالة علمية جامعية[1]، مع الحاجة إلى إبرازه في السَّاحة العلميَّة.

وقد وقفتُ على رسالةٍ قُدِّمت لِنيل شهادة الماجستير في جامعة أمّ القرى بعنوان: (أقوال الحافظ الذَّهبيّ النقديّة في علوم الحديث من كتابه «سير أعلام النبلا») للباحث مَجْدِ أحمد سعيد مكي، وقد تَناولتْ جَمْعَ شَتاتِ ما في (السير) مِنْ أقوالِ الذَّهبيّ النقديّة في علوم الحديث عامَّة، وقد بدا لي مِنها جَلِياً الفرق بين تلك الرسالة ورسالتي هذه من جهة إبراز (ضَوابط الجرح والتّعديل عند الحافظ الذَّهبيّ) فَرأيت ضرورةَ الكتابة في ذلك بأسلوب منهجِي مُراعياً ما فَاتَ الباحثَ في تلك الرِّسالة فمن ذلك:

أ - توثيقُ أقوالِ الأئمَّة الَّتي يَنقلُها الحافظُ الذَّهبيّ من مصادرها الأصليّة.

ب - ذكرُ الملابسات والقرائنِ التي اعتمدها الذَّهبيُّ في الاستدلال والتّعليق.

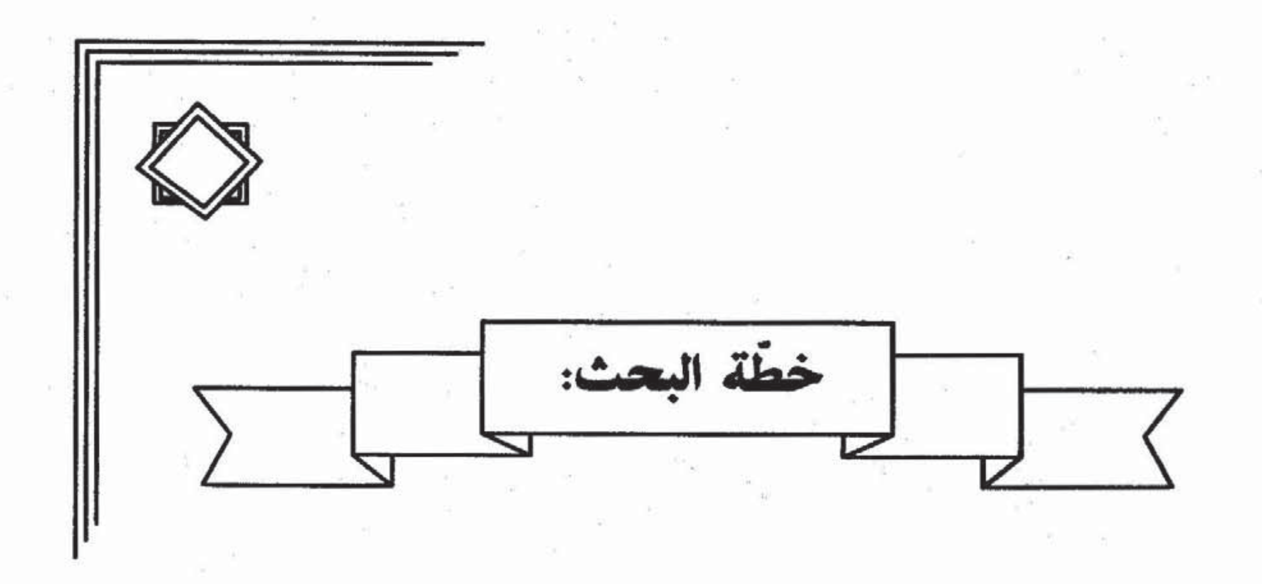
ج - المحافظةُ على إطار الموضوع بحيثُ لا يَشمل ما يَختصّ بعلم مُصطلح الحديث من موضوعاتٍ.

د - العنايةُ بذكر مَقاصد الذَّهبيّ ودلائلِه عند تفسيره لأقوال الأئمَّة.

وكلُّ هذا مما يدلّ على أهميّة الكتابة في هذا الموضوع، وتَجْلِيَةِ غَوامضِه وإظهارِهِ في صورةٍ تُعينُ الباحِثين على فَهْم مَقَاصد علم الجرح والتعديل وضَوَابِطِهِمَا عند الحافظ الذَّهبيّ رحمه الله.



(١) لشيخنا فضيلة الدكتور عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم العبد اللطيف كتاب بعنوان: (ضوابط الجرح والتعديل) طبع في الجامعة الإسلامية، وهو كتاب رغم صغر حجمه إلا أنّه كثير الفوائد، وقد أفاد منه طلاب هذا العلم، وعلى صورته بنيت هذه الرِّسالة.



اشتملت الرّسالة على مقدّمة وتمهيدٍ وخمسةِ أبواب وفهارسَ علميَّة.

المقدَّمة.

التّمهيد: ويشتمل على: تَعريف الجرح والتّعديل لغةً واصطلاحاً، وبيانِ مشروعية الجرح، وتَعريفِ الضّابط لغةً واصطلاحاً، والمرادِ بضوابط الجرح والتعديل في هذه الرسالة.

الباب الأول: الحافظ الذَّهبيّ وكتبه في الرّجال.

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأوّل: ترجمةٌ موجَزةٌ للحافظ الذَّهبيّ رحمه الله.

وفيه: مدخل، وسَبعةُ مباحث.

الفصل الثاني: دراسةٌ حول ترتيب أهمّ كُتب الحافظ الذَّهبيّ في الرّجال على تواريخ تأليفها.

وفيه مبحثان.

الفصل الثّالث: التعريف ببعض كتب الحافظ الذَّهبيّ في الرّجال.

وفيه: مدخل، وتسعة مباحث.

الباب الثاني: قواعدُ عامّةٌ في الجرح والتعديل.

وفيه فصلان:

الفصل الأوّل: قواعدُ عامّةٌ في الجرح.

وفيه تسعة مباحث.

الفصل الثّاني: قواعد عامة في التّعديل.

وفيه ثمانية مباحث.

الباب الثالث: ضوابط الجرح والتعديل عند الحافظ الذّهبيّ.

وفيه أربعة فصول:

الفصل الأوّل: ما يتعلّق بالجهالة وما في معناها.

وفيه: مدخل، ومبحثان.

الفصل الثّاني: ما يتعلّق بالعدالة.

وفيه أربعة مباحث.

الفصل الثالث: ما يتعلّق بالضّبط.

وفيه مبحثان.

الفصل الرّابع: ما لا يتعلّق بالعدالة ولا بالضّبط غالباً.

وفيه مبحثان.

الباب الرّابع: ضوابطُ الحافظ الذهبي في تَعارُضِ الجرح والتّعديل.

وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول: ضوابطه في ترجيح جانب الجرح.

وفيه: مدخل، وثمانية مباحث.

الفصل الثّاني: ضوابطه في ترجيح جانب التّعديل.

وفيه: مدخل، وثلاثةٌ وعشرون مبحثاً.

الفصل الثالث: مُراعاةُ اخْتِلافِ مناهج أئمّة الجرح والتّعديل.

وفيه: مدخل، وثلاثة مباحث.

الفصل الرّابع: معرفة مصطلحات الأئمّة وفهم مقاصد عباراتهم في الجرح والتّعديل.

وفيه: مدخل، ومبحثان.

الباب الخامس: من أوجه نقد الروايات وأقوال أئمّة الجرح والتّعديل عند الحافظ الذّهبيّ رحمه الله.

وفيه فصلان:

الفصل الأول: من أوجه نقده للرّوايات.

وفيه: مدخل، وأربعة مباحث.

الفصل الثّاني: من أوجه نقده لأقوال بعض أئمّة الجرح والتّعديل.

وفيه: مدخل، وأربعة مباحث.

الخاتمة: وفيها أهمّ نتائج البحث.

الفهارس العلميّة: وتتضمّن:

- الآيات القرآنية.
- الأحاديث المرفوعة.
- الآثار.
- ألفاظِ ومصطلحاتِ الجرح والتعديل.
- الأعلام الواردِ في تراجمِهِمْ كلامُ الحافظ الذَّهبيّ رحمه الله.
- المصادر والمراجع.
- الموضوعات.

منهج البحث:

سِرتُ في كتابة مباحث هذه الرّسالة على المنهج التالي:

١ ـ صُغْتُ عناوينَ المباحثِ والمطالب من سِياق كلام الحافظ الذَّهبيّ نفسِه؛ إمَّا نصاً أو معنًى مُستَنْبَطاً مِن مجموعِ كَلاَمِه.

٢ ـ ذَكَرْتُ الأمثلةَ الوارِدةَ في المسألة من كتاب (سير أعلام النبلاء) مرتَّبةً على وَفَيَات المترجَمِينَ، وقد أُخِلُّ ـ نادراً ـ بالتّرتيب المذكور لمعنًى يُوجب ذلك.

وقد أُمَهِّدُ بذكر حال الرَّاوي ومرتبتِه عند النُّقَّادِ، قبل إيراد كلام الحافظ الذَّهبيّ فيه لِيَتَبَيَّنَ مَوْقِعُ كَلامِه من كلامهم، وَمَقْصِدُه بتعليقه وتَعَقُّبِه.

٣ ـ نقلتُ الرِّوايات والعبارات التي تَعَقَّبَ الحافظ الذَّهبيّ أصحابَها مِن مصادرها الأصلِيَّة مُلْتَزِماً نَصَّها وَسِيَاقَهَا الحَرْفِيّ، إلا حَيْثُ يَكون تعقيبُه مَبنِيّاً عَلَى تَصَرُّفٍ لَه في تِلك العِبَارَة، فَأَنقُلها مِنه، ثمّ أُشير إلى صوابها عند التّعقب عَليه.

٤ ـ تَتَبَّعتُ كلامَه على المسألة نَفسِها في كُتُبه في التراجم وغيرها، لتوكيد المسألة أو توضِيحِها، أو لِتقييد مُطلَقِها، أو تَخصيص عامِّها، مُراعياً قاعدةَ جمعِ النَّظائر والأشباه.

٥ ـ عَلَّقتُ على كلامه بِما يُوَضِّحه ويُشير إلى مُراده، وكشفِ وجْهِهِ وعِلَّته، وقد يَكون ذلك بالنَّظر إليه مجموعاً ثمَّ بِتَلخيصِه في عباراتٍ مرَتَّبَةٍ؛ حيث يكون الكلام مبثوثاً في تَرَاجُمَ عِدَّةٍ، أو منثوراً في كتبه المتعدِّدَة.

٦ ـ وضّحتُ كلامَه بكلام الأئمّة النّقّاد؛ بذكر القرائن والدّلائل التي استند إليها الحافظُ الذَّهبيّ في تلك المسألة.

٧ - أَشَرْتُ إلى خُلاصَةِ المسألة مُنَبِّهاً إلى قُيُودها وضوابطها ومحالّ تَطْبيقها.

٨ - أَشَرْت إلى مَن سَبَقَ الحافظَ الذَّهبيَّ في مُراعاة تلك القَاعدةِ أو ذلك الضَّابطِ مِن الأئمّة المتقدِّمين، أو من جَرى عليها من النّقّاد المتأخّرين نصاً أو تطبيقاً، وإن وَجَدْت مِن المتأخِّرين من تعقَّبه في ذلك ذكرتُه وبيَّنْتُ ما في تعقُّبه حَسَبَ ما تَبَيَّنَ لي من خلال الأدّلة أو القرائن.

٩ - عند سَرْدِ كلام الحافظ الذَّهبيّ في ترجمة مَّا لا أشترطُ صوابَ إيرادِه ذلك التَّعليقَ في تلك الترجمة عينِها، بل مَنَاطُ النَّظر في ذلك هو عِبارتُه مجرَّدَةً، سواءٌ وَافَقَت واقعَ الأمر أو خالفتْهُ، وأُبَيِّن وجهَ المخالفةِ حيث وقَعَتْ، مستظهراً ما تبيَّن لي رجحانُه بالدَّلِيل.

١٠ - التزمتُ إحالةَ نقولِ الحافظ الذَّهبيّ على مصادِرِها الأصِيلَة، وَمَوارِدِها القَدِيمة، مُكتَفِياً بذكر الأصل عن الفرع، إلاَّ لِمَعْنًى يَقتضيه المقامُ؛ كَتعليق صَاحب الفَرْع على ما في الأصل، أو تَوضيح عِبارةٍ، أو مَا شَابَه ذلك.

١١ - إذا تعذَّرتِ الإحالةُ على الأصل فَأُحيلُ على الفرع المسْنَدِ، مُرَاعِياً سَبْقَ وَفَاةِ المؤلِّف؛ فلا أُحيل على المتأخِّر مع إمكان الإحالَةِ على المتقدِّم، وإن تعذَّر أو تَعَسَّر فرْعٌ مسْنَدٌ أَحلتُ على ما وَسِعَنِي من المصادر أو المراجع مراعياً الخطَّةَ نَفْسَهَا في تقديم المتقدِّم على المتأخِّر.

١٢ - إذا أحلتُ النَصَّ على كتابٍ مُسْنَدٍ، وكان النّصّ موجوداً في كتاب «تهذيب الكمال» للمزّي أَحلتُ عليه أيضاً حيثُ يكون مجزوماً به عن قائلِه أو راويه؛ لأنّ ذلك حُكْمٌ مِنه بصحّته عنده، وإن كان لا يُوجدُ عند الحافظ المزِّي فَأَتَأَكَّدُ من ثبوت إسناده إلى قائله قبل ذكره، دون تفصيل ذلك في الهوامش.

١٣ ـ أمَّا الأمثلة التي لم تَرِد في كتاب (سير أعلام النبلاء) وَوَقفتُ عليها في غيره من كتب الحافظ الذهبي، فقد عَلَّقتُها في هوامش الرّسالة مرَتَّباً إيّاها على الوَفَيات، أو طَبَقات الرُّواة عند عدم النَّصِّ على تاريخ وفاة الرَّاوي، مسرودَةً دون تفصيلٍ أو تعليقٍ أو التزام اسْتِقْصَائِهَا؛ إذْ مَعْنَى ذِكرها توكيدُ كونِ ذلك الضَّابِطِ الْمَعْنِيّ بالحديث قد جَرى الحافظُ الذَّهبيّ عليه في غير ما كتابٍ.

١٤ ـ عزوتُ الآياتِ القرآنيّةَ إلى سُوَرِها وأرقامها في الهوامش.

١٥ ـ عزوتُ الأحاديثَ إلى مصادرها الأصليَّة، مُكتفياً في ذلك بما يَخدُم الغَرَض والمَقَام.

١٦ ـ لم ألتزمْ تَرجمةَ جميع الأَعلام الوَارِدِ ذكرُهم في الرّسالة؛ لأنّ ذلك كالمعتذّر أو المتعسّر؛ إذْ جُلّ ما في الرّسالة أسماءٌ وأعلامٌ، وإنما أكتفي بتوضيح ما يتطلّب الموقفُ بيانَ نَسَبِهِ ونِسْبَتِه وَسَنَةِ وفاته، وإن كان ذكرُه قد جاء لِوُرُودِ كلام الحافظ الذَّهبيّ في ترجمته فأكتفي بذكر اسمه واسم أبيه وجدّه، وأحياناً ما اشتهر به من لَقَبِه أو كُنْيَتِه، ذاكراً سَنَةَ وفاتِه، معتمِداً على ما حرَّره الحافظ الذَّهبيّ رحمه الله في ترجمته.

وأخيراً؛ أحمد الله تعالى وأشكرُه على إتمام كتابةِ هذه الرّسالة، فالحمد لله على نِعَمِه الجسيمَةِ، وآلائه العَظِيمة، فالشّكر لَه على توفيقه، وعظيم مِنَّتِه.

وَقَدْ بذلتُ في هذا البحث قُصارَى جُهْدي، وَأَتيتُ فيه عَلَى مَبْلَغِ عِلْمِي وَجَهْدِي، فَمَا أَصَبْتُ فيه فَذَلِك مِن تَوفيق الله وَمَحْضِ فضْلِه عليَّ، وما أخطأتُ فيه ـ وهو واردٌ ولا بُدّ ـ فأسألُ الله أن يَتجاوزَ عنّي، ويَغفرَ لي زَلّتي وخطيئتي يومَ الدِّين.

ثُمَّ أتوجّه بالشّكر الجزيل إلى الجامعة الإسلامية متمثِّلَةً في كلية الحديث الشّريف والدّراسات الإسلامية، التي عشتُ في أَحْضَانِهَا رَدْحاً مِن الزّمن غيرِ قَلِيل، فَعَلّمَتْني ما أُقيمُ به ديني وخُلُقي، وأُصلح به دنيايَ وآخرتي، فجزى الله القَائمين عليها خير الجزاء، وجعلَ عَمَلَهُم في ميزان حَسناتهم، إنّه قريبٌ مُجيبٌ.

كَمَا أتوجّه بالشُّكر والتّقدير إلى فَضيلة شيخي ومشرفي على هذه الرّسالة، الدكتور عبد العزيز بن محمّد بن إبراهيم آل عبد اللطيف على بَذْلِه جُهوداً مُضْنِيَةً في متابعة هذا البحث، وما تَجَشَّمَه من عَنَاءِ قِراءتِه والرُّجوع إلى مَصادرِه يُبدي فيه ويُعيد بملحوظاته القيّمَة، وآرائه السّديدة، مما له أثرٌ كبيرٌ على مباحث هذه الرّسالة، كما وَسِعَني بكرمه وإحسانه، وتعلّمتُ من أَدَبِه وخُلُقِه قَبْلَ عِلمِه وَفَهمِه، وشَمَلَتْنِي رحابةُ صدره، وَفَتَح لي أبوابَ مكتبِه ودارِه، ولم يُقيِّدْني بوقتٍ ولا زمنٍ، فجزاه الله خير الجزاء وآتاه ثواب الدنيا وحسن ثواب الآخرة.

كما أتوجّه بشكري وخالص امتناني إلى فضيلة شيخي وأستاذي الدّكتور حافظ بن محمّد الحكمي الأستاذِ المشاركِ في قسم علوم الحديث، لتفضلّه بقبول الإشرافِ على مناقشة هذه الرِّسالة وتَقويمها، مع كثرة أشغاله وَضِيق أَوْقَاته، فجزاه الله عنّا خير الجزاء، وبارك له في عُمُرِهِ وَعَقِبِهِ، وَنَفع المسلِمين بِعِلْمه وَفهمِه.

ثمّ أتوجه بالشّكر والتّقدير إلى صَاحِبَي الفَضِيلَةِ: شيخِنا الأستاذ الدّكتور عبد الرّحيم بن محمّد القشقري رئيسِ قسم عُلوم الحديث بكليّة الحديث الشّريف والدّراسات الإسلاميّة، وشيخِنا الفَاضل الدّكتور صالح بن حامد الرِّفاعي البَاحثِ بمركز خدمة السنّة والسيرة النبويّة بالجامعة الإسلاميّة على ما حَظِيَتْ به مِنهما مِن مَلحوظاتٍ قيّمة وآراء مسددة أَثْرَتْ مادة البحث، وأقامت اعوجاجه، فأسأل الله أن يُبَارِكَ فِي حَيَاتِهِمَا وَذُرِّيَاتِهِمَا، ويَجزيَهمَا خيرَ الجزاءِ ويجعلَ عَمَلَهُما في ميزان حسناتهما يَوم المعادِ.

ولا يَفُوتُنِي أن أشكرَ كلَّ من مدَّ إِلَيَّ يدَ الْعَوْن والمساعدة فجزى الله الجميعَ بأجزل الجزَاء، والله ولي التوفيق، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

وصلى الله على نبينا محمّد وآله وصحبه وَسَلَّمَ تسليماً كثيراً.

الباحث:

محمد الثاني بن عمر بن موسى

٩/ذو القعدة /١٤١٨هـ.

المدينة النبوية

على ساكنها أفضل الصلاة وأتم التسليم